بيـــان

وفد دولة الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة

يلقيـه

الملحق الدبلوماسي / بندر فيصل الفقعان

أمــام

اللجنة السادسة
الدورة السابعة والسبعين

البند (٨٤): سيادة القانون على الصعيدين الوطني و الدولي

مقر الأمم المتحدة – نيويورك

الجمعة، ٧ أكتوبر ٢٠٢٢

المراجعة بعد الإلقاء

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس ،،،

بدايةً يشرفني باسم دولة الكويت، أن أتقدم لكم بعظيم الشكر والامتنان على ما تبذلونه من جهود مقدرة خلال ترأسكم لهذه اللجنة وتنظيمكم لأعمالها، مجددين تطلعنا للعمل والتعاون في سبيل إنجاح أعمال هذه الدورة.

كما لا يفوتني هنا أن أشكر الأمين العام على تقريره السنوي الذي أعده حول تعزيز أنشطة الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي رقم (A/77/213)، وما نص عليه التقرير من اعتبار "سيادة القانون" الأساس لمجتمع منصف وعادل، وضمانة لحكومة مسؤولة، ولقضاء مستقل يسهل اللجوء إليه، بحسبان أن "سيادة القانون" تعد عنصراً أساسيا من عناصر السلام والأمن والتنمية المستدامة، والركن الجوهري التي تستند عليه أي رؤية مستقبلية.

السيد الرئيس ،،،

تواجه سيادة القانون في عالمنا اليوم العديد من التحديات التي تهدد بتقويض سلطة إنفاذ القانون وتمكن من الإفلات من العقاب، وما يستتبع ذلك من انتهاكات لحقوق الانسان وتآكل لاستقلال المؤسسات القضائية والديمقراطية، وفقدان لأبسط الحريات، في ظل استمرار للأزمات التي يمر بها العالم كحالة الطوارئ المناخية وتفشي جائحة فايروس كوفيد – ١٩، الأمر الذي يتطلب منا كدول أعضاء في الأمم المتحدة دعم الإجراءات والتدابير المنصوص عليها في تقرير الأمين العام.

السيد الرئيس ،،،

تولي دولة الكويت اهتماما كبيرا لجهود تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، فعلى الصـــعيد الوطني، فإن دولة الكويت تتمتع بنظام دســـتوري ديمقراطي يجســـد احترام ســـيادة القانون في مبدأ الفصـــل بين الســـلطات الثلاث و وجوب التعاون بينهما، وعدم التمييز بين الأفراد في الحقوق و الواجبات و تمتعهم بالحرية والمســـاواة، كما تدعم بلادي كافة المبادرات والتدابير التي تبذلها الأمم المتحدة في سبيل تعزيز سيادة القانون في أوقات النزاع وما بعد النزاع، ومبادرات الإصـــلاح القضـــائي، وجهود بناء القدرات ومكافحة الفســـاد ودعم الأمن، ومنع الجريمة والحد من العنف المسلح ودعم عمليات العدالة الانتقالية الشاملة ووضع الدساتير، كما تؤيد بلادي ســـعي الأمم المتحدة لتعزيز إمكانية اللجوء للقضـــاء من خلال توجيه الدعم المطلوب للدول التي في أمس الحاجة لذلك، كما تثني بلادي على جهود الأمم المتحدة الرامية لتعزيز العدالة والمســـاءلة عن الجرائم الخطيرة بموجب المواثيق والقرارات الدولية.

وعلى الصعيد الدولي، فإنه كما تحرص بلادي على التمسك بالمبادئ الدولية واحترام القوانين والاتفاقيات فإنها تدعم جهود تدوينها، وتطوير الصـــكوك والأعراف والمعايير والقواعد الدولية، في ســـبيل مواكبة التطورات المتسارعة التي يعيشها عالمنا اليوم.

السيد الرئيس ،،،

نؤكد على أن الانتهاكات المستمرة للقانون الدولي تضعف الإرادة السياسية وتقوض القرارات الدولية والأممية فيما يتعلق بكفالة الامتثال للقانون، ومما يؤكد ذلك، الانتهاكات الجسيمة والمتكررة التي ترتكبها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في مواصلتها لبناء المستوطنات غير المشروعة، واستهدافها للبني التحتية والأعيان المدنية والسكان المدنيين في الأراضي الفلسطينية، ضاربة بعرض الحائط كل قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، الامر الذي يتطلب بذل المزيد من الجهود واتخاذ جميع الوسائل لفرض احترام سيادة القانون ودعم إنفاذ القرارات الدولية ذات الصلة وتطبيقها على الجميع دون انتقائية، تعزيزاً للعدالة وتحقيقاً للسلم والأمن الدوليين.

في الختام ،،،

تجدد دولة الكويت إلتزامها بكافة المواثيق والقرارات الدولية التي من شأنها تعزيز حكم القانون وضمان حق الإنسان في التنمية على أسس المساواة والعدالة الاجتماعية وسيادة القانون.

وشكرا سيدي الرئيس ،،،